

اللبن ويشبع لا يجئت ان كان حَصْرًا وان كان بدوًا ويجئت
 والنَّصْبُ من طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى لانه من الصباح
 فينتقيد بهذا الوقت **والعشاء** من انقضاء الظهر الى
نصف الليل ولو حلف لا يتعمى فاكل في هذا الوقت
حنث **والسحر منه** اي من نصف الليل الى طلوع
الفجر ولو حلف لا يتسحر فاكل في هذا الوقت حنث
 لانه ما حرم من السكر وهو ما بعد نصف الليل الى طلوع
 الفجر واطلاقه على ما بعد نصف الليل لقرب السكر
 ولو حلف وقال **ان لم يست** فعبد حرام قال ان **اكلت**
 فعبد حرام وقال **ان شربت** فعبد حرام **ويؤى** سبأ مينا
 بان قال يؤى الحرير والخبر او القشاع ونحوه **لم يصدق**
اصلا يعق لا قضاء ولا ديانة لان النسبة تعالج المملوق
 لانها تقيد المحتمل والطعام ونحوه عنه قد كور وانما
 ثبت مقتضى وهو لا يعم له فلا يجتمل الخصوص وعن
 ابي يوسف انه يصدق ديانة وبه احد الخصاص **والنافع**
ولو زاد الحالف **ثوبًا** بعد قوله ان لم يست **او زاد**
طلقًا ما بعد قوله ان اكلت **او زاد** شرابًا بعد قوله ان
 شربت **دين** يعني يصدق ديانة لانه نكرة في الشرط
 فتتم كما يتم في النفي لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق فيه
 القاضى ولو حلف **لا يشرب من وجلة** فيمبنيه على
الكرخ وهو تناول الماء بغيره من موضعه وهذا عند

لان حقيقتها مستعملة وعندهما يحث بالشراب من ما تم باناه
 للنفار وبه قالت الثلاثة **بخلاف** ما لو حلف لا يشرب
من ماء وجلة فانه يحث بالاجاع كيف سأل باناء وغيره
 لان الشرط شراب ماء منسوب الى وجلة والفرق لا يقطع
 النسبة وكذا لو حلف لا يشرب من الفرة او من ما الفرق
 فعلى ما تقدم من الخلاف والوافق ولو شراب من زهر ياخذ
 من الفرة لا يجئت في يمبنيه لا يشرب من الفرة ويجئت في
 يمبنيه لا يشرب من ماء الفرة ولو حلف لا يشرب ماء هذا
 الكوز فصب ما وده في كوز اخر فشربه لم يجئت لتبدل
 النسبة ولو قال رجل **ان لم اشرب ماء هذا الكوز اليوم**
فكذا اي فاحرق في طلق او عدى حرام والحال انه لاماء فيه اي
 في الكوز **وكان** فيه ما **فصبت** قبل غروب الشمس **او اطلق**
 اليمين اي لم يبق اليوم والحال انه لاماء فيه اي الكوز لا
يجئت في هذه الصور كلها عندها خلافا لابي يوسف واحمد
 وعند الشافعي واحمد لو حلف بلا اختيار لا يجئت والاصل
 في هذا وامثالها ان كونا اليمين متصورا بشرط في انعقاد اليمين
 المطلقة عن الوقت وفي بقاء المقيدة بالوقت عندها لان
 حكم اليمين وجوب البر فاما الكفارة فهي حلف عنه عند تجزئه
 فاذا لم يقين البر لعدم تصوره لا تجب الكفارة وعنده في يوف
 ليس بشرط لان اليمين قد تبعد عما لا يتصور عادة فتقوله
 والله لا مسن القماء او الحق لن هذا الحجج ذهبها يشهد

تروى في آثار